

الإحصان ودلالاته في القرآن الكريم وأثره الفقهي

للدكتور سيد إبراهيم سيد درويش

يترتب على معرفة الاحصان وتحققه جملة من الآثار الفقهية
وأهمها :

(أ) أن عقوبة الزنا يختلف نوعها بحسب كون الزانى محصنا أو غير
محصن فيرجم الأول دون الثانى •

(ب) يتطلب حالة خطبة النساء وتزوجهن اتباع ارشادات الشارع

الحكيم فى اختيار الزوجة الصالحة العفيفة وهى المحصنة •

(ج) أن عقوبة القذف تكون حيث ينفى ولد المحصنة أو يتهمها أحد

بالمزنا ولو تعريضا ولا تكون هذه العقوبة لمن يقذف غير المحصنات
من النساء •

(د) كما يظهِر أثر الاحصان فى وصف المسلم الحر به دون غيره من
الناس •

(هـ) أن المتزوجات من النساء لا يجوز التزوج بهن ويكن من المحرمات
من النساء •

وبذلك يظهر ما لمعرفة لفظة الاحصان وما يشتق منها من فوائد فقهاء في القرآن الكريم وفي السنة النبوية المطهرة وهذا ما أحاول الكشف عنه في هذا البحث والله أسأل التوفيق والسداد •

الاحصان في اللغة :

جاء في لسان العرب لابن منظور في مادة « سهب » أنه يقال للرجل اذا تزوج أحسن الرجل والمحسن بالفتح يكون بمعنى الفاعل والمفعول وهو تصريف غريب •

وجاء في المصباح المنير للفيومي في معرض حديثه عن مادة — (ح ص ن) قال : واسم الفاعل من أحسن — اذا تزوج — محسن يكسر محسن على القياس قاله ابن انقطاع ومحسن بالفتح على غير قياس •

والذي يستفاد مما في قواميس اللغة أن مادة (ح ص ن) على المنع ومنه الحصن • والنكاح حصن والاسلام حصن والحرية حصن والعفة حصن وانتزوج حصن وزاد الرافعي العقل لمنعه من الفواحش فالاحصان ورد في اللغة واستعمل في القرآن بأربعة معان : الاسلام ، والحرية ، والتزوج ، والعفة والعقل وزاده الرافعي •

• وورد بناء الكلمة في القرآن الكريم

كما قلنا فان بناء الاحصان من مادة (ح ص ن) وقد ورد في القرآن الكريم هذا البناء في ثمانية عشر موضعا يلاحظ فيها أن الكلمة جاءت دائما مزيدة ولم تأت مجردة أبدا •

وعموما يمكن ذكر الآيات القرآنية الواردة فيها الاحصان وتنظيمها بحسب ما تعلقت به من معان فقهاء الى :

• **أولاً :** آيات يستفاد منها بعض أحكام النكاح .

• **ثانياً :** آيات يستفاد منها بعض أحكام الزنا .

• **ثالثاً :** آيات يستفاد منها بعض أحكام القذف .

• **رابعاً :** آيات يستفاد منها بعض أحكام المتعة حال القتال .

• **خامساً :** آيات يستفاد منها عفة مريم ابنة عمران .

وسأفرد لكل قسم منها باباً خاصاً أتناول فيه معنى الاحصان في هذه الآيات وبعضاً من المسائل الفقهية المتعلقة بالاحصان ليظهر الأثر الفقهي عند الاختلاف في مفهوم الاحصان في هذه الآيات محل البحث .

الباب الأول

الآيات الواردة فيها الاحصان ويستفاد منها بعض أحكام النكاح .
وهذه الآيات هي :

أولاً : ما ورد في الآيتين الرابعة والعشرين والخامسة والعشرين من سورة النساء وهو قوله تعالى : « والمحصنات من النساء الا ما ملكت أيما نكم كتاب الله عليكم وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين فما استمتعتم به منهن فأتوهن أجورهن فريضة ولا جناح عليكم فيما تراضيتن به من بعد الفريضة ان الله كان عليماً حكيماً » ومن لم يستطع منكم طويلاً أن ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما ملكت أيما نكم من فتياتكم المؤمنات والله أعلم بأيما نكم بعضكم من بعض فانكحوهن باذن أهلهن وأتوهن أجورهن بالمعروف محصنات غير مسافحات ولا متخذات أخدان فاذا أحصن فان اتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب ذلك لمن خشي العنت منكم وان تصبروا خير لكم والله غفور رحيم » (١) .

فالألفاظ التي وردت في الاحصان في الآيتين ويستفاد منها بعض أحكام النكاح جاءت بالألفاظ محصنين غير مسافحين ، والمحصنات من النساء ، أن ينكح المحصنات المؤمنات ، محصنات غير مسافحات .

ثانياً : ما ورد في سورة المائدة الآية الخامسة وهو قوله تعالى « اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم اذا أتيتهموهن أجورهن محصنين غير مسافحين ولا متخذى

أخذان ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله وهو في الآخرة من
الخاسرين « (٢) » •

فالألفاظ التي وردت في الآية ويستفاد منها بعض أحكام النكاح
جاءت بلفظ محصنين غير مسافحين ، والمحصنات من المؤمنات ،
والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب •

وسأفحص لكل سورة من هاتين السورتين فصلا خاصا أتناول
فيه بعضا من الأحكام الفقهية المتعلقة بالنكاح ذاكرا وجهة نظر الفقهاء
في هذه المسائل الفقهية داعما رأى كل منهم بالدليل •

والله أسأل التوفيق والسداد •

الفصل الأول

الاحكام المستفادة من آيتى سورة النساء والمتعلقة بالاحصان
فى النكاح وهنـاء أتتـول كل فقرة من فقرات الآيتين الرابعة والعشرين
والخامسة والعشرين واتعرض لذكر اراء العلماء الفقهاء المتعلقة بها
وذلك فى عدة مباحث •

المبحث الأول

المراد بالاحصان فى قوله تعالى
« والمحصنات من النساء » وأثره الفقهى

قانا قبل ان الاحصان فى اللغة يتصرف بحسب متعلقه وأسبابه
غالاحصان التزوج أو الحرية أو الاسلام أو العفة وأنه على هذه
المعانى تتصرف هذه اللفظة فى القرآن الكريم •

وحتى يعرف المراد بالذات من لفظ الاحصان ينبغى أن يفسر
كل مكان بما يناسبه من هذه المعانى وهذه مهمة صعبة لا يعرفها
الا من شاء الله من العلماء الذين يعلمون ما اشكل من القرآن اذا
ما علموا معانيه أو غاصوا فى بحوره •

وقد كان السلف الصالح رضوان الله عليهم حريصين على معرفة
هاتين الآيتين ومعرفة المراد منهما ، وكانوا يكلفون أنفسهم الكثير فى
سبيل ذلك •

فوصل الى مراد المولى سبحانه فيهما من شاء الله منهم ولم يصل
منهم الى فهم معناه من شاء الله أيضا ، ولا عجب فالمولى سبحانه
ساق الآية مساق الاشكال لتبين درجة المالمين وترتفع منزلة
المجتهدين •

وقد نقل أبو بكر ابن العربي في أحكام القرآن عن سماعيل بن جبير أنه قال « كان ابن عباس لا يعلمها » (٣) .

كما نقل عن مجاهد أنه قال : « لو أعلم أحدا يفسر هذه الآية لضربت اليه أكباد الابل وذلك لا يدرىه الا من ابتلى بالقرآن ومعانيه وتصدي لضم منتشر الكلام وترتيب وصفه وحفظ معناه من لفظه » (٤) وأخرج ابن أبي شيبة عن أبي الدرداء قال سألت عكرمة عن هذه الآية فقال لا أدري (٥) .

اختلاف العلماء في تفسير المحصنات في هذه الآية :

اختلف العلماء من الصحابة ومن بعدهم في مفهوم هذه الآية على أقوال عدة عدها ابن العربي ستة وعدها غيره أقل من ذلك وهي :

القول الأول أن المراد بالمحصنات في هذه الآية هن المتزوجات ويكون المعنى هن محرمات عليكم الا ما ملكت ايمانكم بالسبي في أرض الحرب فان تلك حلال وان كان لها زوج .

(٣) احكام القرآن لابى بكر بن العربى ج ١ ص ٣٨١ طبع عيسى الحلبى بتحقيق على محمد البجاوى الطبعة الثالثة .

وقد روى مجاهد فى تفسيره ج ١ ص ١٥١ طبع المنشورات العلمية بيروت وتحقيق عبد الرحمن الطاهر بن محمد الورتى من علماء باكستان روى عن سماعيل بن جبير عن ابن عباس بطريقتين ذكرهما مجاهد أن ابن عباس قال فى تفسير هذه الآية « هن السبايا التى لهن الازواج فلا بأس بمجامعتهن اذا ، استبرأن ، وهذا التفسير ذكره الفيروزابادى فى تفسير ابن عباس ص ٥٥ طبع مصطفى الحلبى الطبعة الثانية ١٩٥١ م .

(٤) احكام القرآن لابن العربى ج ١٠ ص ٣٨١ .

(٥) روح المعاني للالوسى ج ٥ ص ٢ طبع دار الطباعة المنيرية ودار احياء التراث الطبعة الرابعة سنة ١٩٨٥ م .

وبهذا القول قال ابن عباس وأبو سعيد الخدري وابن مسعود
وابن المسيب وأبو قلاية ومكحول والزهرى وأبى وجابر بن عبد الله
والحسن (٦) .

الأثر الفقهي المترتب على هذا القول :

يترتب على تفسير المحصنات في هذه الآية بذوات الأزواج — وهن
على قسمين مسلمات وكافرات والمسلمات قسمين حرائر واماء —
أن يعمهن التحريم على هذا التأويل لأن الآية معطوفة على المحرمات
من النساء وإذا كان ذلك كذلك فما المستثنى منهن بقوله تعالى
« الا ما ملكت أيمانكم » أهو راجع الى بعضهن وهن الاماء أو الى بعض
البعض وهن المسيبات ؟ وإذا كان راجعا الى السبايا فقد اختلفوا
في استبرائها بماذا يكون .

أولا : في شأن الاستثناء :

١ — فذهب جماعة من السلف الى أن المستثنى هن الاماء ويكون
المعنى حرمانا عليكم كل ذات زوج الا الاماء الذين ملكنهوهن فهن حلال
لكم وان كن متزوجات ، وذهب الى هذا القول ابن عباس كما في رواية
عكرمة وأبى وجابر بن عبد الله وائس بن ملك وابن مسعود .

فكان يبيع الأمة المازوجة الى سيد جديد لها يكون بمثابة الطلاق

(٦) أحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٢٨١ ، البحر المحيط

لابن حيان ج ٣ ص ٢١٤ الطبعة الثانية لدار الفكر للطباعة والنشر ١٩٧٨ م

تفسير فتح القدير للشوكاني ج ١ ص ٤٤٨ طبع مصطفى الحلبي الطبعة

الثانية ١٩٦٤ م ، ونقل مالك في الموطأ عن ابن سهاب وسعيد بن المسيب

والقاسم بن محمد أن المراد بالمحصنات في الآية تلك أولات الأزواج ج ٢

ص ٥٤١ بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي .

لها من زوجها فيخل للمسيد الجديد أن يطأها وقد بين ابن عباس رضي الله عنه ذلك فيما رواه عنه عكرمة فقال : « طلاق الأمة ستة بيعها وعقها وهبتها وميراثها وطلاق زوجها زاد أنس بن مالك : وانتزع سيدها لها من ملك زوجها عبده (٧) » .

رووى ابن جرير عن عبد الله بن مسعود أنه كان يقول « بيعها طلاقها ويتأو هذه الآية » والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم . كما روى عن ابن مسعود أيضا أنه قال : « إذا بيعت الأمة ولها زوج فسيدها أحق ببيعها » .

وروى أيضا عن قتادة قال : قال أبي بن كعب وجابر بن عبد الله وابن عباس قالوا : بيعها طلاقها .

كما روى عن الزهري وابن المسيب والحسن مثل ذلك (٨) .

٢ - وذهب طاووس الى القول بأن الزوجة مما ملكت يمين الرجل ويكون الاستثناء بمعنى الا اماء والأزواج ويكون المعنى حرمتا عليكم من تقدم تحريما مديرا وحرمتا عليكم جميع النساء الا بملك نكاح أو شراء وكلهن ما ملكت أيمانكم .

٣ - وذهب جمهور الفقهاء الى القول بأن المستثنى من بعض البعض وهن المسنيات . فإذا وقعت في سهم المحارب من لها زوج من الأعداء فهي حلال له والى هذا ذهب من الصحابة والتابعين ابو سعيبة

(٧) أحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٣٨٢ .

(٨) انظر تفسير ابن جرير الطبري ج ٥ ص ١٧٥ ، تفسير ابن

كثير ج ٢ ص ٤٧٣ ، ٤٧٤ طبع عيسى الحلبي ، المطا ج ١ ص ٥٤١ .

(٢٤ - ش)

الخدري وابن عباس وأبو قلابة ومكحول والزهرى وابن زياد (٩) وهو
 محمد الشافعى (١٠) وبه قال ابن وهب وابن عبد الحكم وزوياد عن
 مالك (١١) وبه قال أبو حنيفة وأصحابه (١٢) وأحمد (١٣) وأبو إسحق
 وأبو ثور (١٤) .

ويكون المراد بالآية على رأى الجمهور يحرم عليكم ذوات
 الأزواج إلا ما ملكت إيمانكم بالنسبى من أرض الحسب فإن ذلك حلال
 وإن كان لها زوج وكما قال القرزوق .

وذات حليل أذكحتها رماحنا . . حلال لمن بينى بها لم تطلق (١٥)
 ويستدل لمذهب جمهور الفقهاء بما يأتى :

أولاً : ما روى فى الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة أم
 المؤمنين فى قصة بريدة فإن عائشة رضى الله عنها استقرتها واعتقتها
 ولم ينقبخ نكاحها من زوجها مغيث بل خيرها رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بين الفسخ والبقاء فاختارت الفسخ (١٦) .

(٩) البحر المحيط لأبى حيان ج ٣ ص ٢١٤ ، تفسير الشوكانى

ج ١ ص ٤٤٨ .

(١٠) روح المعانى للألوسى ج ٥ ص ٢ ، ٣ ، تفسير البيضاوى ج ٣

ص ١٢٢ . من حاشية الشهاب عليه :

(١١) احكام القرآن لابن العربى ج ١ ص ٣٨٢ .

(١٢) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوى ج ٣ ص ١٢٢ .

(١٣) المغنى لابن قدامة ج ٧ ص ٥١٠ .

(١٤) تفسير الشوكانى ج ١ ص ٤٤٨ .

(١٥) تفسير الكشف ج ١ ص ٥١٨ البحر المحيط لأبى حيان

ج ٣ ص ٢١٤ .

(١٦) صحيح البخارى فى كتاب الطلاق باب لا يكون بيع الأمة

طلاقاً ، مسلم باب إذا الولاء لمن اعتق حديث ١٤ اوظر الموطأ ج ٢ ص ٦٢٥ .

وجه الاستدلال :

لو كان بيع الأمة طلاقها كما قال أصحاب الرأي الأول ما خيرها النبي صلى الله عليه وسلم فلما خيرها دل على بقاء النكاح ودل كذلك على أن المراد من الآية المسبيات فقط .

ثانيا : ما جاء في سبب نزول الآية يدل للمجهور على ما ذهبوا اليه في أن المحصنات المحرمات من المتزوجات الا ما ملكت أيمنكم بالسبي فإنه يحل لكم وطؤهن اذا استبرأتموهن . وقد جاء في سبب نزول الآية .

(١٠) روى الامام أحمد بسنده عن أبي سعيد الخدري قال : « أصبأ سبيا من سبي أوطاس ولهن أزواج فكرهنا أن نفع عليهن ولهن أزواج ففألفنا النبي صلى الله عليه وسلم فنزلت هذه الآية » والمحصنات من النساء الا ما ملكت أيمنكم » فاستحلن فرجهن (١٧) .

(ب) وروى من وجه آخر عن أبي الخليل عن أبي علقمة الهاشمي عن أبي سعيد الخدري قال الامام أحمد وذكر بسنده عن أبي سعيد الخدري أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أصابوا سبيا

(١٧) مسند الامام احمد ج ٤ ص ٢١٧ ، والحديث هكذا رواد الترمذي عن احمد بن منيع عن هشيم ج ٣ ص ١١٥ ، ورواه النسائي من حديث سفيان وشعبة عن عثمان البتي ج ٥ ص ١٧٢ ، ورواه ابو ماجه من حديث اشعث بن سوار عن عثمان البتي ج ٢ ص ٢١٠ ، ورواه مسلم في صحيحه ج ٦ ص ٢٩٥ من حديث شعبة عن قتادة عن أبي الخليل صالح ابن أبي مريم عن أبي سعيد الخدري فذكره ، ورواه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن ابي الخليل عن ابي سعيد الخدري ج ٨ ص ١٢٥ .

وأوطاس واد من ديار هوازن فيه كانت وقعة حنين بنى هوازن كما قال انقاضي عياض انظر نيل الأوطار للشوكاني ج ٦ ص ٣٤٢ .

يوم أوطاس لمن أزواج من أهل الشرك فكان الناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كفوا وتأنموا من غشيانهم قال : « فنزلت هذه الآية في ذلك » والمحصات من النساء إلا ما ملكت أيمنكم » (١٨) .

ج - روى الطبراني من حديث الضحاك عن ابن عباس أنها نزلت في سبايا خيبر وذكر مثل حديث أبي سعيد (١٩) .

ثالثا : كما يستدل للجمهور من طريق المعقول فان يبيع الأمة ليس طلاقا لها لأن المشتري نائب عن البائع والبائع كما قد أخرج عن ملكه هذه المنفعة وباعها مسلوقة عنها (٢٠) .

كما أن الملك جاء متأخرا عن النكاح والمتجدد لا يبطل نكاحا متأكدا وكذلك لو أن المالك للأمة ملك منفعة رقبته لرجل بالاجارة ثم باعها بعد ذلك ما أبطل البيع ملك منفعة الرقبة فملك منفعة البضع أولى أن يبقى فان أحق الشروط أن يوفى به ما استحلل به الفروج فعقد الفرج نفسه أحق بالوفاء به من عقد منفعة الرقبة (٢١) .

(١٨) مسند الإمام أحمد ج ٤ ص ٢١٧ وهكذا رواه مسلم ج ٦ ص ٢٩٥ وأبو داود ج ١ ص ٣٣٦ والنسائي ج ٥ ص ١٧٢ من حديث سعيد بن أبي عروبة رواه مسلم وشعبة ، ورواه الترمذي ج ٣ ص ٢١٥ من حديث همام بن يحيى ثلاثتهم عن قتادة بإسناد نحوه قال الترمذي هذا حديث حسن ولا أعلم أن أحدا ذكر أبا علقمة في هذا الحديث إلا ما ذكر همام عن قتادة كذا قال .

(١٩) أسباب النزول للواحدي ص ٧٩ ، لباب النقول للسيوطي ص ٧٧ ، ٧٨ طبع مصطفى الحلبي بهامش تفسير ابن عباس الطبعة الثانية ١٩٥١ م .

(٢٠) تفسير ابن كثير ج ١ ص ٤٧٤ .

(٢١) أحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٣٨٤ .

رابعاً : يقال لأصحاب المذهب الثانى والذين قالوا بان الاستثناء راجع الى النكاح ، والشراء فى قوله تعالى « الا ما ملكت ايمانكم » يقال لهم بان الشارع الحكيم ميز بين النكاح والشراء ولم يطلق أحد قط على الحرة فى ملك النكاح بأنها ملك اليمين فانها تملك منه ما يملك منها ويدل لذلك أن المولى سبحانه قال « الا على ازواجهم أو ما ملكت ايمانهم فانهم غير ملومين » (٢٢) نفى الآية ظهر التمييز بين النكاح والملك بدليل العطف الذى يقتضى المغيرة .

ثانياً - السبى والاستبراء للسبايا بماذا يكون ؟ •

إذا كان جمهور الصحابة والتابعين وأصحاب المذاهب الأربعة (أبو حنيفة ومالك الشافعى وأحمد ، قد ذهبوا الى أن المراد بالمحصنات المتزوجات وأن الاستثناء انما جاء لخراج السبايا الا أنهم اختلفوا فى كيفية الاستبراء لهن واختلفوا كذلك فى مجرد السبى أهو محل للوطء أو سببها وحدها ؟ •

فبالنسبة لحد وطء المسبيات وعدم حله إذا وقع السبى لهن مع أزواجهن فذهب الشافعى رحمه الله تعالى أن مجرد السبى موجب للفرقة بينها وبين زوجها وبالتالي فيحل بمجرده الوطء (٢٣) •

وذهب أبو حنيفة رضى الله عنه الى ان مجرد السبى لا يوجب الفرقة بينها وبين زوجها اما سبب مع فلا تحل للسباى الا اذا

(٢٢) سورة المؤمنون الآية ٦ •

(٢٣) تفسير الشوكانى ج ١ ص ٤٤٨ ، تفسير البيضاوى ج ٣

ص ١٢٢ من حاشية الشهاب عليه طبع دار صادر •

سببت وجدها « (٢٤) فكان الموجب في الفرقة بين المسيبية وزوجها
هو تباين الدارين لا السبى .

أدلة أبى حنيفة ومن معه :

١ - ما أخرجه مسلم عن أبى سعيد رضى الله عنه أنه قال :
أصبنا سبياً يوم أوطاس ولهن أزواج فكرهنا أن نقع عليهن فسالنا
النبي صلى الله عليه وسلم فنزلت الآية فاستحللناهن .

وهذه الرواية لمسلم أصح من الرواية الاخرى أنها نزلت في
المهاجرات (٢٥) .

واعترض على هذا بان تفسيركم الآية هنا تفسير لها على سبب
ورودها فقط مع أن دلالتها عامة ولا يجوز قصر العام على سببه
كما هو مقرر في الأصول من أنه لا يعتبر خصوص السبب .

واجيب بأنه ليس من ذلك القصر في شيء وانما خص لمعارضته
ندليل آخر وهو الحديث المشهور عن عائشة رضى الله عنها
أنها لما اشترت بريرة وكانت مزوجة اعنتها وخيرها رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، فلو كان بيع الأمة طلاقها ما خيرها رسول الله
فاقتصر بالعام حينئذ على سببه البوارد عليه .

وجاصل ذلك أن الفقهاء اختلفوا في زوج بريرة أم عبد أم حر

(٢٤) روح المعاني للالوسى ج ٥ ص ٢ ، ٣ حاشية الشهاب ج ٢

ص ١٢٢ طبع دار صادر بيروت .

(٢٥) بعد تخريج الحديث ، انظر الرد على سير الاوزاعي ٥٣ ، ٧٠ طبع

ونشر حيدر اباد .

مذهب الخنزية الى أنه كان حراً وذهب الأئمة الثلاثة الى أنه كان عبداً وأكثر الروايات على كلام الأئمة الثلاثة .

اعتراض أصحاب الشافعى على الامام الاعظم ودليلهم فيما ذهبوا اليه :

استدل أصحاب الشافعى على أن مجرد السبى موجب للفرقة بينها وبين زوجها فيحل وطؤها وان سبى معها زوجها بما يأتى :

أ - اطلاق قوله تعالى « والمحصنات من النساء الا ما ملكن ايماكنكم » فالمستثنى المسبيات سواء سبين مع ازواجهن أو وحدهن .
ب - اطلاق خير بريرة وزوجها وتخييرها بعد شراء عائشة رضى الله عنها لها وعقها .

واجاب أصحاب ابى حنيفة على هذا الاعتراض بما يأتى :

أ - أن الاطلاق فى الآية غير مسلم لأنه لما كان يوم أوطاس لحقت للرجال بالرجال واخذت النساء فقال المسلمون : كيف نصنع ولهن أزواج ؟ فأنزل الله تعالى الآية .

وكذا فى حنين كما ذكره أهل المعازى فثبت أنه لم يكن معهن أزواج .

ب - قد اتفقنا على أنه لا تجب الفرقة بين الامة وزوجها اذا بيعت لسيّد جديد (لا كما قال من سبق ذكرهم أن الطلاق يقع بالبيع وغيره) فاذا لم يكن كذلك علمنا أن الفرقة لمعنى آخر وهو اختلاف الدارين فلزم تخصيصها بالمسبيات وحدهن لا كما قلتم بأن لفظ الآية عام .

ج - أن السبى ليس سبياً للفرقة بدليل أنها لو خرجت مسلمة
أو ذمية ولم يالحق بها زوجها وقعت الفرقة بلا خلاف وقد حكم
الله به المهاجرات في قوله « ولا تمسكوا بعصم الكوافر » فلا يرد
ما أورد (٢٦) .

وبالنسبة لاستبراء السبايا بما يكون :

فالحق أنه لا خلاف بين العلماء في أن الاستبراء الواجب حال
السبى وغيره في حق الحامل إنما يكون بوضع الحمل وفي ذات القروء
بحيضة في قول أكثر أهل العلم وقال سعيد بن المسيب وعطاء
بحيضتين وهو مخالف لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢٧)
الآتى ، ووقع الخلاف في الآية والتي لم تحض وانتهى ارتفع
حيضها وهو وضعه كتب الفقه .

أ - فيما رواه أبو داود من حديث رويق بن ثابت أنه سمعه
صلى الله عليه وسلم يقول « لا يحل لامرأة يؤمن بالله واليوم الآخر
أن يقع على امرأة من السبى حتى يستبرئها بحيضة (٢٨) » .

ب - وفي لفظ آخر قال : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر
فلا يسقى ماءه زرع غيره ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر
فلا يوطأ جارية من السبى حتى يستبرئها بحيضة (٢٩) .

(٢٦) السير الكبير ج ٤ ص ٣٧٥ وما بعدها .

(٢٧) المغنى لابن قدامة ج ٧ ص ٥١٢ طبع ونشر مكتبة الكليات

ومكتبة الجمهورية .

(٢٨) سنن أبى داود ج ١ ص ٣٣٦ ، راجع المنتقى وشرح الشوكانى

عليه ج ٦ ص ٣٤٤ .

(٢٩) سنن أبى داود ج ١ ص ٣٣٦ .

ج - أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عام أوطاس أن توطأ حامل حتى تضع ولا غير حامل حتى تحيض • رواه أحمد في مسنده (٣٠) •

القول الثاني : أن المراد بالمحصنات في هذه الآية ذوات الأزواج من المشركين وهو قول على كرم الله وجهه وأنس بن مالك (٣١) •

ويلاحظ على هذا القول أنه يخص التحريم ويقتصره على ذوات الأزواج من المشركين ويبقى بعضهن حلالا بالسبى كما يبقى ذوات الأزواج من غير المشركين خارج النص والحق أن الآية إنما جاءت لبيان المحرمات والمحللات منهن وكل تأويل يقتضى بقاء بعض المتزوجات على الحل بعيد في التأويل •

القول الثالث : : أن المراد بالمحصنات كل محصنة يعد الأربع اللواتى حلت للرجل ويكون المحصنات هنا الحرائر وقد روى هذا عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه (٣٢) •

وأسند هذا القول لعبيدة وذلك بما رواه عبيد الرازق عن عبدة أنه قال في هذه الآية « وأحل الله تعالى لك أربعاً في أول السورة وحرم نكاح كل محصنة بعد الأربع إلا ما ملكت يمينك •

(٣٠) المغنى ج ٧ ص ٥١٠ ، المنتقى وشرحه للشوكاني ج ٦ ص ٣٤٦ وذكر منه أن جمهور العلماء على استبراء المشتري والموهوب له بالقياس على النسبية وذهب الظاهرية الى عدم وجوب الاستبراء ، البحر الزخار ج ٢ ص ١٣٩ وقال ومن أوجب الاستبراء على البائع جعله تقيداً فلا فرق بين من يصلح ومن لا يصلح •

(٣١) احكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٣٨١ •

(٣٢) البحر المحيط لابن حبان ج ٣ ص ٢١٤ ، تفسير ابن كثير

ج ١ ص ٤٧٤ •

ويلاحظ على هذا القول أن الآية عتد أصحابه بمعنى وحرمتنا عليكم الحرائر من النساء وأحللنا لكم ما ملكت أيما نكم ولكن هل ما ملكته يمين الشخص يكون بنكاح ويكون الاستثناء متصلا أو يكون مرادا به الاماء فيكون منقطعا ؟ (٣٣) •

وقد ذكرت قبل أن الاستثناء لا يصلح أن يرجع الى النكاح لأنه لم يطلق قط أحد من ارباب الشريعة على الحرية في ملك النكاح بأنها ملك اليمين وذلك لأنها تملك منه ما يملك منها وان كان له عليها درجة ، وكذا لقوله تعالى « الا على ازواجهم أو ما ملكت ايما نهم فانهم غير ملومين (٣٤) » •

وقد ذكر ابن العربي أن مبنى هذا الرأي قائم على دعوى أن الآية هذه نزلت بعد الآية الأولى في ابتداء السورة وقال بأن ذلك تعذر لفظا وبطل معنى (٣٥) •

القول الرابع : أن المراد بالمحصنات في الآية جميع النساء على الاطلاق قاله طاووس وغيره •

وقد قيم ابن العربي هذا القول بأنه الصحيح الذى مال اليه ويقع الاستثناء بقوله « الا ما ملكت ايما نكم » في الاماء أو في الزوجة والأمة وهذا موضع الاشكال العظيم (٣٦) •

(٣٣) البحر المحيط ج ٣ ص ١٠٤ وذكر أن الاستثناء يكون متصلا ومنقطعا على هذا التفسير •

(٣٤) سورة المؤمنون الآية ٦ •

(٣٥) أحكام القرآن ج ١ ص ٣٨٣ •

(٣٦) أحكام القرآن ج ١ ص ٣٨٣ ، وعارضه الشوكاني في ذلك وقال الشوكاني لا اشكال ط ١ ص ٤٤٨ •

وذكر أوجه ترجيحه لهذا القول وعلى هذا القول يكون معنى المحصنات في الآية الجميع وأن المراد يملك اليمين السبى الذى نزلت الآية في بيانه ويكون الاحصان بمعنى العفة المطلوبة من كل النساء الحرائر وهذا الرأى تقتضيه الشريعة لما فيه من معنى تحريم الزنا وهذا الرأى حرص الامام مالك على ذكره فى الموطأ (٣٧) .

ونقله عن سعيد بن المسيب فقال : « قال : المحصنات من النساء هن اولات الازواج ويرجع ذلك الى أن الله حرم الزنا » .

القول الخامس المراد بالمحصنات فى الآية الحرائر معنى هذا يكون قوله « الا ما ملكت ايماكم » أى بنكاح ان كان الاستثناء متصلا وان كان أريد به الاماء كان منقطعا وروى هذا القول عن عمر بن الخطاب (٣٨) .

ولا يخفى أن القول فيه تخصيص بتحريم بعض النساء وسباق الآية أنما جاء لبيان المحرمات والمحللات منهن .

القول السادس أن المحصنات فى الآية تقع على الأنفس (٣٩) ويدل لذلك أنه لو أريد به النساء خاصة لما حد من قذف رجلا ينص القرآن وقد اجمع العلماء على أن حد القاذف للرجل انما كان بنص هذه الآية ، كما يدل لهذا الرأى أيضا أن لفظ الآية جاء فيه لفظ « من » التى تعنى التبعية « والمحصنات من النساء » .

القول السابع : ان ما يقتضيه لفظ الاحصان أن تعلق بالقدس المشترك بين معانيه الأربعة (التزوج والحرية والاسلام والعفة) وان

(٣٧) الموطأ ج ٢ ص ٥٤١ ، وانظر البحر المحيط ج ٣ ص ٢١٤ .

(٣٨) احكام القرآن ج ١ ص ٣٨٢ ، البحر المحيط ج ٣ ص ٢١٤ .

(٣٩) ذكر هذا القول فى البحر المحيط ٣/٢١٤ .

اختلفت جهات الاحصان وعلى ذلك يحمل قوله تعالى : « الا ما ملكت ايما نكم » على ظاهر استعماله في القرآن وفي السنة وعرف العلماء من أن المراد به الاماء ويعود الاستثناء الى ما صح أن يعود عليه من جهات الاحصان وكل ما صح ملكها ملك يمين حلت لملكها من مسببة أو مملوكة مزوجة .

رأينا في المسألة :

والذي أميل اليه هنا هو القول السادس ويكون معنى الاحصان في الآية القدر المشترك من معانيه الاربعة الواردة في القرآن (التزوج والحرية والاسلام والعفة) ويعود الاستثناء الى ما صح أن يعود عليه من جهات الاحصان ويدل لهذا الرأي عرف العلماء فانهم رضوان الله عليهم يختلفون في شرائط الاحصان تبعا لدوران معانية بين العفة والتزوج والاسلام والحرية ، فنرى مالكا رضى الله عنه وتلاميذه يشترطون في الاحصان الذى يشترط لرجم الزانى « البلوغ والحرية والاسلام والموطء في عقد صحيح لازم وفي حانة حائز فيها الموطء فان زنى بعد الموطء الذى بهذه الصفات فحده الرجم ، ووافق مالكا في هذه الشروط أو حنيفة الا في الموطء المحظور وفي الحرية كونها من الطرقتين ولم يشترط الشافعى الاسلام (٤٠) .

وموعدنا مع بقية البحث في عدد قادم ان شاء الله

(٤٠) انظر بداية المجتهد لابن رشد ٤٣٦/٢ ط . مصطفى الحلبي

سنة ١٩٨١ م الطبعة الخامسة .